الأنباء
الثلاثاء 4 اكتوبر 2011

خلال ندوة أقامها ثامر السويط بعنوان «المال السياسي وتزييف إرادة الأمة» بديوانه بالعارضية مساء أمس الأول

نواب: على الحكومة كشف أسماء النواب «القبيضة» أمام الشعب

م.ثامر السويط ومحمد الخليفة ود.وليد الطبطبائي ومحمد المطير ود.ضيف الله أبورمية خلال الندوة

علي الدقباسي

شعيب المويزري ومبارك الوعلان ود.فيصل المسلم والمحامي الحميدي السبيعي (محمد ماهر)

طالب عدد من النواب بضرورة الكشف عن أسماء النواب «القبيضة» المتهمين بقضية الإيداعات المليونية من اجل وضوح الرؤية امام الشعب الكويتي، مشيرين إلى ان الحكومة بدأت الآن بالزج ببعض الأسماء النيابية الشريفة داخل دائرة الشبهات لخلط الأوراق.

ودعا النواب خلال الندوة التي أقامها م.ثامر السويط بعنوان «المال السياسي وتزييف إرادة الأمة» بديوانه بالعارضية مساء أمس الأول، جميع النواب الشرفاء للكشف عن ذممهم المالية حتى يتبين النواب القبيضة الذين استفادوا من الحكومة، وشدد المتحدثون على ضرورة حضور التجمع الذي سيقام في ساحة الإرادة غدا بهدف إيصال رسالة واضحة وهي حكومة جديدة ونهج جديد لدفع عجلة التنمية.

وفي هذا الإطار قال النائب د.فيصل المسلم ان الكويت ابتلعتها الفتن، مشيدا بعنوان الندوة «المال السياسي وتزييف إرادة أمة»، مستذكرا الاستجواب السابق لرئيس الوزراء الذي كان عن تبذير أموال الكويت من خلال ديوان المحاسبة متزامنة معه قضية شيكات الرئيس، مشيرا الى ان جميع المحاور كانت كوارث

المسلم: المال السياسي لم يزوّر إرادة الأمة فقط بل ألغى مؤسسات الدولة

الطبطبائي: إما الانتصار في استجواب رئيس الحكومة أو الاستقالة

أبورمية: الحكومة تحاول خلط الأوراق بزج أسماء نواب في القضية المليونية

وتسببت في استقالة رئيس مجلس الوزراء الذي استقال عند تقديم الاستجواب الأول واستبشرنا خيرا باستقالة الحكومة وحل مجلس الامة، مشيرا الى طلب صاحب السمو الأمير من الشعب بقوله «افزعوا للكويت وأحسنوا الاختيار».

وأضاف المسلم: لقد أعيد تكليف رئيس الوزراء سمو الشيخ ناصر المحمد مرة أخرى والكل يعلم موقفنا الواضح تجاه الحكومة وانسحابنا عند أداء الحكومة للقسم الدستوري.

واشار الى ان المال السياسي لم يزور فقط ارادة الأمة بل يقوم بإلغاء مؤسسات الدولة والأمة، وللأسف بقي فرد واحد وهو ناصر المحمد وأزيلت إرادة الأمة، وتساءل المسلم: «ماذا فعل ناصر المحمد خلال العامين والنصف الماضيين؟».

واستغرب المسلم من تصرف الوزير د.محمد البصيري الذي لا يعنيه وفاة ارواح وهمه الأول هو الدفاع المستميت عن سمو الرئيس، مجددا التأكيد على ان النواب سيقدمون استجوابا إلى سمو الرئيس عن الإيداعات المليونية في موعد أقصاه 13 أكتوبر الجاري، متمنيا من الرئيس بعد تصريحه الاخير ان يواجه الاستجواب في جلسة علنية حتى يعرف الشارع الكويتي مدى تورطه في هذا الأمر.

وأضاف: للأسف لا يوجد بالكويت مجلس وزراء وانما مجلس ناصر المحمد والدليل إلغاء الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء بسبب تأخيره، وجعل مجلس الأمة من خلال جاسم الخرافي دكانا يغلقه ويفتحه متى يشاء.

وشدد المسلم على الحضور بضرورة حضور تجمع ساحة الارادة الذي سوف يقام غدا وان تتوحد القوى السياسية وتكون يدا واحدة من اجل الكويت.

من جانبه قال النائب د.وليد الطبطبائي ان القضية المليونية من المتوقع ان تصل الى 16 نائبا باعتبار انها قضية اخلاق قبل كل شيء.

واضاف الطبطبائي تستطيع ان ترشو بعض النواب لكنك لن تستطيع رشوة امة، مشيرا الى الرشوة التي تم كشفها لوزيرين عراقيين من أجل بناء ميناء مبارك الكبير، ونحن لا نؤكد وانما ننقلها حيث ارسلت لوزير النقل اموال وهدايا تفاجأ بها حيث ارسل رسالة شديدة اللهجة لسفارة الكويت في بغداد وسترجع الهدية متسائلا هل تستطيع حكومتنا رشوة الشعب العراقي بأكمله؟

ولفت الى ان موعد الاستجواب القادم لرئيس الحكومة قريب وستكون المواجهة اما ننتصر او الاستقالة.

بدوره قال النائب د.ضيف الله أبورمية ان الحكومة تحاول ان تجعل هذه القضية قضية غسيل اموال مستغربا من عدم اعلان الحكومة والبنك المركزي اسماء المحالين الى النيابة، مشيرا الى ان الحكومة تقوم بزج اسماء بعض نواب المعارضة في دائرة الشبهات لخلط الاوراق وتشوه المؤسسة الدستورية حتى تجعل الشعب يكره الديموقراطية.

واشار الى ان الحكومة سعت من خلال بعض نواب مجلس الامة لتعطيل قانون الذمة المالية مؤكدا عدم قدرة النواب على تحقيق هذا القانون بسبب وجود نواب متحالفين مع الحكومة التي لا تريد اقرار هذا القانون.

واضاف انه حتى يتم قطع الطريق على الحكومة فإنه على النواب الشرفاء الكشف عن ذممهم المالية حتى يتبين النواب القبيضة الذين استفادوا من الحكومة على حساب مصلحة الامة.

وفي السياق نفسه قال النائب علي الدقباسي اننا كنا اقلية في مجلس الامة وعبرنا عن موقفنا في مثل هذه القضايا من خلال التوقيع على عدم التعاون والانسحاب من جلسة اداء قسم الحكومة، والآن اصبحنا اغلبية ولدينا الان مسلسل اسمه حلقات.

وطالب الدقباسي بضرورة الاطلاع على تقرير «الشال» الذي يتحدث عن الوضع السيئ الذي نعيشه الآن.

وشدد على اهمية ممارسة الضغط الشعبي على النواب وليس الحكومة واصفا اياها بأنها «ميتة اكلينكيا».

ودعا الدقباسي القوى السياسية والنواب والشعب الكويتي لممارسة دورهم بشكل حضاري من اجل الحصول على 25 صوتا بهدف تغيير الوضع الحالي.

وشدد على ان البنك المركزي مطالب بضرورة وضع هذه القضية تحت الاضواء ليعرف الجميع حقيقة هذه الايداعات المليونية.

وفي السياق ذاته، قال النائب مبارك الوعلان ان الانتقاد الذي نتحدث عنه يأتي من منطلق حب الوطن والخوف على مصلحته.

وأضاف ان ما وصلت اليه جميع قطاعات الدولة ما هو إلا سوء إدارة حتى وصل الوضع الى حافة الانحراف، وشدد على ضرورة إيضاح الأمر وعدم خلط الأوراق لأننا أصبحنا جميعا في دائرة الشبهات.

وأعلن الوعلان عزمه على تقديم كشف عن ذمته المالية وأقربائه من الدرجة الأولى والثانية منذ دخوله مجلس الأمة وحتى هذه اللحظة، مؤكدا ان الأوراق والوثائق هي دليل واضح على مصداقية ما يعلن عنه.

بدوره قال النائب شعيب المويزري يجب الآن ان تكشف الحكومة المنتفعين والمرتشين ويحاسب المخطئ سواء كان غنيا أو فقيرا، مشيرا الى ان بعض الشعب الكويتي غير مهتم بما يحدث من فساد في الدولة وضرورة الوقوف بوجه الفساد الذي تفشى بجميع قطاعات الدولة، مخاطبا الحضور بأن مستقبل أبنائكم سيكون مجهولا، وشدد على ضرورة الحضور في تجمع الغد وذلك لإيصال رسالة الى الحكومة.

من جهته، قال النائب محمد المطير: يجب ان يكون الاختيار الشعبي للنواب القادرين على الدفاع عن المال العام والوقوف بوجه الفساد ويمثلهم خير تمثيل في مجلس الأمة بعيدا عن العواطف.

وأضاف المطير انه لابد ان تكون هناك انتفاضة شعبية يقوم بها الناخبون لإيصال من يحرص على مصلحة البلد والخوف على قدراته.

وقال المحامي الحميدي السبيعي ان ما حدث هو رشوة مكتملة الأركان وليس غسيل أموال، ومن يحاول ان يصورها بأنها غسيل أموال يحاول طمطمة الموضوع.

وأشار الى ان الأوضاع لن تهدأ الا برحيل ناصر المحمد، متسائلا: أليس هناك شخص في الأسرة بديل لناصر المحمد.

من جهته، قال الناشط السياسي عايض بوخوصة لا يوجد أحد في الحكومة يؤمن بالديموقراطية، معتبرا ان هذه المشكلة هي من دعت رئيس الحكومة الى استخدام جميع الوسائل للاستحواذ على السلطة.

وكان م.ثامر السويط افتتح الندوة بكلمة قال فيها ان التحرك الشعبي ضرورة لإرغام السلطة على الحفاظ على الديموقراطية وإرسال رسالة واضحة على ان الدستور خط أحمر، معبرا عن حزنه ان يتولى أمرنا في الكويت حكومة ورئيس بهذا المستوى، ووجه السويط رسالة الى الحكومة قال فيها ان المال العام ليس ملكا لأحد، إنما ملك للشعب.

● ناصر الوقيت

العبدالهادي: التفاوض المتحضر وتطبيق قانون الخدمة المدنية لحل قضية الكوادر

أكد النائب ناجي العبدالهادي اهمية التزام الجميع (الحكومة - المواطنين - والنقابات) بأسلوب التفاوض وتطبيق القانون بهدف الوصول الى حلول تحقق مصلحة الوطن والمواطن والابتعاد عن التصعيد وتسييس هذه القضايا الهامة وذلك مراعاة للظروف المحلية والعالمية والاقليمية التي تمر بها البلاد.

وقال العبدالهادي في تصريح صحافي ان الطريق الامثل لعلاج قضية الكوادر والزيادات المالية وهي مستحقة وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص هو تطبيق القانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له، حيث تنص المادة الخامسة منه على اختصاصات مجلس الخدمة المدنية واهمها اقتراح السياسات العامة للمرتبات والاجور بما يكفل التنسيق بين الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الدولة بأكثر من نصف رأسمالها وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

ودعا العبدالهادي الجهات ذات العلاقة وهي ديوان الخدمة المدنية والنقابات المهنية والاتحاد العام لعمال الكويت ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية لاعادة النظر في السياسات الحالية للمرتبات والاجور والكوادر والزيادات المالية بهدف تحقيق مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والتفاوض بأسلوب مهني وهادئ ومتحضر بين الاطراف المعنية وبناء على اسس موضوعية تأخذ في الاعتبار الزيادة في الاسعار وتطور الاجور والانتاجية وطبيعة العمل والالتزام بتطبيق قانون الخدمة المدنية والقوانين الواردة في خطة التنمية المستدامة لما فيه خير للوطن والمواطنين بعيدا عن التصعيد والتهديد والاضراب الامر الذي يؤثر بالسلب على الجميع.

ويرى العبدالهادي ان اسلوب الحشد والتصعيد بين جميع الاطراف لا يوصل الى نتائج محمودة ويؤدي الى زيادة الاحتقان والمواجهة، ويجب على الجميع مراعاة الظروف المحلية والاقليمية والعالمية التي تحيط في البلاد.

وطالب العبدالهادي الحكومة بعدم التصريح في موضوع الكوادر والزيادات المالية الا بعد اتمام الدراسات والتفاوض مع النقابات واتحاد عمال الكويت.

وطالب العبدالهادي كذلك من المواطنين اعطاء الحكومة الفرصة لاتمام الدراسة الفنية للموضوع في غضون ثلاثة اشهر، وهذا هو الاسلوب الامثل للوصول الى نتائج مرضية لمصلحة الوطن والمواطنين.

ناجي العبدالهادي

براءة الدويسان من قذف المالك

قضت محكمة أول درجة أمس ببراءة النائب فيصل الدويسان من قضية القذف أثناء مقابلة له في قناة «سكوب»، التي رفعها ضده وكيل وزارة الأعلام السابق فيصل المالك، كما رفضت المحكمة الدعوى المدنية والتعويض المادي.

يذكر أن هذه هي الدعوى القضائية الثانية والاخيرة التي يرفعها المالك ضد الدويسان، إذ كانت المحكمة قد برأت الدويسان من قضية مماثلة سابقا، كما قضت كذلك برفض الدعوى المدنية.

فيصل الدويسان

المويزري: ما عدد العاملين المدنيين في «الداخلية»؟

وجه النائب شعيب المويزري سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء فيه: تأكيدا لرقابة المجالس النيابية على جميع أعمال السلطة التنفيذية بالدولة، ورغبة منا في التأكد من وجود ضوابط وقواعد تحكم أداء النقابات (على اختلاف ألوانها) تنظم أعمالها، وتسهل من تقييم أدائها ومن مدى التزامها بالقوانين السارية والمعمول بها.

لذا كان لزاما علينا استيضاح القواعد والضوابط التي تنظم أعمال النقابة بالوزارة والخاصة بالعاملين المدنيين بها ومدى التزام مجلس إدارة النقابة بالضوابط والقواعد المنظمة لأعمال النقابات، وعدم تخطيها لأي أسباب ولو على سبيل الاستثناء.

لذلك يرجى الرد على ما يلي:

1 - ما عدد العاملين المدنيين بوزارة الداخلية (حسب آخر ميزانية تخطيطية للوزارة).

2 - هل توجد نقابة للعاملين المدنيين بوزارة الداخلية تنظم أعمال العاملين بالوزارة وبالدفاع عن حقوق العاملين وتبني مطالبهم وتحقيق أهدافهم؟

3 - متى تأسست نقابة العاملين المدنيين بوزارة الداخلية؟ ومتى تم إشهار تلك النقابة في الجهات المعنية والمختصة؟ وما عدد أعضاء النقابة المنضمين للنقابة ومدى زيادة عدد الأعضاء سنويا؟

4 - ما القواعد والشروط التي تحكم الانضمام لعضوية النقابة؟ وهل تم حدوث اي استثناء من تلك الشروط لدى الموافقة على عضوية اي من اعضائها؟

6 - ما أسباب إحجام بعض العاملين بالوزارة عن الانضمام لعضوية النقابة؟ وما الصعوبات والمعوقات التي تحول دون انضمام العاملين بالوزارة للنقابة فيما لو رغبوا في ذلك؟

7 - وما المزايا النقدية والعينية التي تمنح لأعضاء مجلس الإدارة لنقابة العاملين المدنيين بوزارة الداخلية؟

ما الوظائف الأصلية لأعضاء مجلس الإدارة الحالي والسابق لنقابة العاملين بالنقابة؟

المسلم: مدنيو «الداخلية» يؤدون دوراً مهماً

طالب النائب د.فيصل المسلم الحكومة بالاستماع الى مطالب موظفي الداخلية المدنيين وانصافهم بالشكل الصحيح بما يتناسب مع ما يؤدونه من دور مهم وحيوي.

وقال المسلم في تصريح صحافي اننا ندعم ونؤيد مطالب موظفي الداخلية المدنيين خصوصا انها مطالب مشروعة موضحا انه منذ فترة طويلة وهؤلاء يشتكون ويطالبون ولكن في المقابل لا حياة لمن تنادي ولم يجدون من يستمع لمطالبه ولا شك ان هذا التعامل من الحكومة مرفوض وفيه تهميش للموظفين واتهم المسلم الحكومة بأنها هي المسؤولة عما يحدث من اضطرابات واعتصامات خصوصا ان لم تدرس اوضاع كل الموظفين ولم تعط لكل ذي حق حقه وفي ذات الاتجاه اشار المسلم الى ان الحال ينطبق على رجال المطافيء حيث انهم يمارسون عملا مهما وحيويا ويتعرضون للمخاطر ولديهم بعض المطالب.

وفي المقابل نجد ان الحكومة لا تبالي لمطالبهم، مطالبا الحكومة بسرعة التعامل مع مطالب الموظفين وإنصافهم وإعطاء كل ذي حق حقه.

د.فيصل المسلم

وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية يصل سلوڤينيا في زيارة رسمية تهدف إلى تعزيز العلاقات

وصل وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية الخامسة هنا اليوم الى العاصمة السلوڤينية لوبليانا قادما من سراييڤو وذلك في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة ايام تهدف الى توطيد العلاقات البرلمانية بين البلدين وبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

وكان في استقبال الوفد البرلماني لدى وصوله امس الى مطار لوبليانا الدولي سفير دولة الكويت لدى النمسا وسفيرها غير المقيم لدى سلوڤينيا محمد سعد الصلال والمستشار فوزي فرح اضافة الى كاتيا مازنار من الجمعية الوطنية (البرلمان).

ويضم الوفد البرلماني الكويتي الذي يترأسه نائب رئيس مجلس الامة عبدالله الرومي في عضويته كلا من النواب عادل الصرعاوي وعبدالرحمن العنجري وناجي العبدالهادي اضافة الى كل من مشعل العنزي رئيس قسم الشؤون العربية.

وتأتي زيارة الوفد البرلماني الكويتي الى سلوڤينيا والتي تستمر ثلاثة ايام في اطار تعزيز العلاقات القائمة بين البرلمانيين الكويتيين ونظرائهم في سلوڤينيا مما يمثل فرصة لتبادل الرأي حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ومواصلة المشاورات وتعزيز التعاون بين ممثلي الشعبين في كلا البلدين.

كما تندرج هذه الزيارة وهي الثانية من نوعها لوفد مجموعة الصداقة البرلمانية الخامسة الى العاصمة السلوڤينية لوبليانا في اطار الجولات التي تقوم بها مجموعات الصداقة في مجلس الامة الى عدد من دول العالم لتوطيد العلاقات البرلمانية وتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

هذا ومن المقرر ان يستهل الوفد زيارته الرسمية يوم غد الاثنين بسلسلة من اللقاءات مع كبار المسؤولين في البرلمان السلوڤيني حيث من المقرر ان يجتمع الوفد الكويتي غدا مع كل من رئيس الجمعية الوطنية ليبو غيرمتش اضافة الى محادثات مع نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الذي سيقيم مأدبة غداء على شرف الوفد البرلماني ظهر يوم غد الاثنين.

كما ينتظر ان يعقد وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الخامسة يومي الثلاثاء والاربعاء القادمين اجتماعات رسمية في قصر البرلمان (البرلمان) بلاز كافتشيتش وعدد من كبار المسؤولين في مجلسي النواب اضافة الى مسؤولين بارزين في الحكومة السلوڤينية بينهم وزير الخارجية السلوڤيني صامويل زبوغار لبحث عدد من القضايا المشتركة وسبل تعزيز التعاون بما يخدم مصالح البلدين والشعبين.

عبدالله الرومي

العدوة لإنصاف مدنيي «الداخلية»

طالب النائب خالد سالم العدوة وزير الداخلية بالاسراع في اتخاذ جميع التدابير الممكنة لانصاف موظفي الوزارة من المدنيين، ووضع حد للظلم الذي لاحقهم لسنين طويلة، والذي اثر على علاوتهم وزيادتهم المالية، وذلك بهدف تحسين رواتبهم ووضعهم المادي والاجتماعي لاسيما انهم يعملون مع اخوانهم العسكريين جنبا الى جنب في المخافر ومراكز الخدمة والمنافذ الحدودية وغيرها.

وقال العدوة ان سرعة الاستجابة لمطالب مدنيي وزارة الداخلية التي تضمنت 13 مطلبا هو امر مشروع لتحسين اوضاع المدنيين بوزارة الداخلية الذين طالبوا مرارا وتكرارا بتلك المطالب وعبر سنوات مضت وصدرت قرارات من ديوان الخدمة المدنية تؤكد تلك المشروعية اهمها قرار 2006 والذي نص على مساواتهم بالعسكريين في الوزارة.

وحذر العدوة من محاولة بعض العسكريين من اسلوب التعسف والمضايقة الذي يمارس تجاه المطالبين بحقوقهم من المعتصمين بصورة واضحة بهدف التقصد والمناكفة والضغط عليهم للتخلي عن مطالبهم المشروعة.

وقال العدوة اننا نحذر ممن يستخدم ذلك الاسلوب غير الحضاري تجاه تلك الفئة من المواطنين من موظفي وزارة الداخلية، الذين ساهموا برفع اداء ومستوى الخدمات في وزارة الداخلية جنبا الى جنب مع اخوانهم العسكريين.

خالد العدوة